

"مجالات" – منتدى بروكسل للمجتمع المدني مذكرة مفاهيمية وتوصيات الحوكمة وسيادة القانون

عند النظر إلى بلدان شمال وجنوب البحر المتوسط، نلاحظ ضعفاً في الحوكمة وسيادة القانون، خاصة في مجالات معينة مثل الشفافية والحريات المدنية وحرية وسائل الإعلام والمشاركة والمساءلة السياسية. نتيجة لذلك، فالمساءلة الحكومية ضعيفة بشكل عام، والخدمات التي يقدمها القطاع العام لا تلبي توقعات المجتمع المدني والمواطنين و لا حاجاتهم. غير أن الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون تكمنان في صميم العلاقة القائمة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط. من أجل تحسين الحوكمة، لا بد من استراتيجية متكاملة طويلة الأجل تقوم على التعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني. إن سيادة القانون والمساءلة والشفافية هي مسائل تقنية وقانونية في بعض المستويات، ولكنها أيضاً أساسية لإنتاج حكومة شرعية وفعالة ومدعومة على نطاق واسع من قبل المواطنين، فضلاً عن مجتمع مدني قوي ومنفتح وقادر على أداء دور إيجابي في السياسة. لقد أقرّ الاتحاد الأوروبي بأهمية إشراك المجتمع المدني في رصد برامج التعاون وتقييمها كأمر أساسي لنجاح تنفيذها. غير أن سياسة الترويج لسيادة القانون في الاتحاد الأوروبي غالباً ما كانت محط انتقاد إن من جهة عدم الفعالية أو تمحورها حول المصلحة الذاتية.

ونظراً إلى أن الحوكمة وسيادة القانون هما مفهومان معقدان ومتعددا الأوجه، فقد تم إعطاء الأولوية لنقطتين رئيسيتين للمناقشة خلال دورة أنشطة عام 2019:

1. تقلص فضاء المجتمع المدني
2. محاربة الفساد

هذه المذكرة المفاهيمية هي نتيجة للمناقشات التي دارت خلال ورشة العمل المواضيعية حول الحوكمة وسيادة القانون في الجوار الجنوبي التي عقدت في ليشني (إيطاليا) في شهر أيار/مايو 2019، والخلاصات المستنتجة من المؤتمر الإقليمي لسياسة الجوار الجنوبي التي عقدت في تونس، في أيلول/سبتمبر 2019. في وقت لاحق، ولتحسين التوصيات الناتجة عن دورة أنشطة مشروع "مجالات"، تم تعيين خبير مستقل ناشط في مجال المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي. كان الهدف الرئيسي من العمل الذي قام به هذا الخبير تحسين عملية تحديد ووضع التوصيات باستخدام سياسات وأدوات وآليات معتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي وآليات وإجراءات محددة لوضع توصيات عملية وقابلة للتنفيذ مع تحديد مؤسسة الاتحاد الأوروبي المستهدفة – وبالتالي، صياغة توصيات تتماشى مع منظور سياسات الاتحاد الأوروبي في المجال المواضيعي المحدد.

لم يتم تغيير محتوى التقرير والتوصيات والرسالة السياسية المتوخاة منها. سيتم إقرار النقاط الإضافية من خلال المناقشات مع المشاركين خلال منتدى بروكسل للمجتمع المدني.



النقاط المقترحة للمناقشة

1. تقلص الفضاء المتاح

إن تقلص الفضاء المتاح للمجتمع المدني هو مصطلح يستخدم لوصف الفضاء اللازم للمجتمع المدني لكي يتمكن من العمل ولكن المكبوت أو المقيد، ويجب فهمه بشكل أساسي على أنه في حالة تقلص مستمر. وهذا المصطلح قد صاغته المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان إزاء اعتماد العديد من الحكومات تدابير وسياسات للحد من نشاط المجتمع المدني وتكثيف الأصوات المنتقدة. غالباً ما يتم وصف هذا المفهوم بانعدام احترام ثلاثة حقوق أساسية¹: (1) حرية التنظيم، (2) حرية التجمع، و(3) حرية التعبير. غير أنه لا ينبغي الخلط بين تقلص الفضاء المتاح وقلة نشاط المجتمع المدني وفعاليته. في الواقع، عندما يتم تقليص الفضاء المتاح، قد نشهد نشأة عدد أكبر من منظمات المجتمع المدني وزيادة في نشاط هذه المنظمات.

علاوة على حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم المذكورة أعلاه، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار معايير أخرى ذات صلة عند تقييم الفضاء المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك الحق في تكوين الجمعيات وإدارتها وإغلاقها، والحصول على التمويل؛ وإمكانية الوصول إلى صناعات القرار؛ وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛ وحرية التنقل. أي انتهاك لهذه الحقوق يعتبر تقليصاً للفضاء المتاح للمجتمع المدني.

في الجوار الجنوبي، تمارس هذه الانتهاكات من قبل الحكومات الوطنية، وهي تشمل القيود القانونية ومحاكمة منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، والملاحقات القضائية، والمضايقات القضائية، وحظر السفر وتجميد الأصول لزيادة نسبة المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الحكومات، والمقالات المخصصة المنشورة لتقويض مصداقية منظمات المجتمع المدني والضغط على الصحافة المستقلة وحملات التشهير العلنية وعمليات التسلل، وتقييد النضال/النشاط المجتمعي. لكن، وعلى الرغم من كونه أكثر ارتباطاً تقليدياً بأنظمة دول شمال وجنوب البحر المتوسط والأنظمة الاستبدادية، فإن تقلص الفضاء المتاح للمجتمع المدني يمتد أيضاً باتجاه الحكومات الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، مع تجريم التضامن الأمر الذي يمنع المجتمع المدني من التدخل عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين واللاجئين القادمين إلى أوروبا².

1. توصية موجهة إلى بعثات الاتحاد الأوروبي في المنطقة والفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG):

إن الطابع المستقل لمنظمات المجتمع المدني هو من صميم بلاغ الاتحاد الأوروبي 492 (2012) COM، وبالتالي يُطلب من بعثات الاتحاد الأوروبي:

- إجراء مناقشات في أقرب وقت ممكن مع منظمات مجتمع مدني صادقة ونزيهة لإيجاد آلية ملموسة تتناسب مع كل سياق وطني لتحديد المنظمات غير الحكومية التي ترعاها الحكومات.
- في موازاة ذلك، يعزز كل قطاع من منظمات المجتمع المدني آليات بين الأقران لتحديد المنظمات التي تشكل جزءاً من المجتمع المدني الحقيقي. وفي مرحلة لاحقة، ستنم دعوة بعثات الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي لدعم هذا التنظيم الذاتي للقطاع وإضفاء المصداقية عليه كما هي الحال مع العديد من مبادرات التنظيم الذاتي للقطاع الخاص.
- استناداً إلى هذه العملية، ينبغي تحديث خرائط طريق منظمات المجتمع المدني الأوروبية والوثائق الداخلية الأخرى المتعلقة بالمجتمع المدني وفقاً لذلك.
- أخيراً، يجب على الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات تنظيم اجتماع محدد مع وحدات الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن العلاقات والشراكات مع المجتمع المدني على المستوى المركزي لطرح هذه المسائل تحديداً والاقتراحات المقدّمة من مشروع "مجالات".



¹ <https://euromedrights.org/theme/shrinking-space-for-civil-society/>

² [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578039/EXPO_STU\(2017\)578039_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2017/578039/EXPO_STU(2017)578039_EN.pdf)

2. توصية موجهة إلى بعثات الاتحاد الأوروبي في إسرائيل ولبنان والأردن، وإلى البرلمان الأوروبي:

يجب على الاتحاد الأوروبي تعزيز جهوده لتوفير إمكانية وصول وتمويل لمنظمات المجتمع المدني المحلية في فلسطين وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أينما وجدت. ينبغي تعميم آليات التمويل الحالية ونشرها على المستوى الشعبي. فالوضع المأساوي والطويل الأمد للاجئين الفلسطينيين في المنطقة يتطلب مبادرات دبلوماسية دائمة من قبل الاتحاد الأوروبي. يشجع مشروع "مجالات" الاتحاد الأوروبي على عدم التذرع بالتحديات الراهنة الأخرى في المنطقة (هشاشة الدول، الاستقرار الأمني، مكافحة الإرهاب، وضع اللاجئين السوريين، وما إلى ذلك) لتقليل درجة الأولوية التي يستحقها السكان الفلسطينيون داخل فلسطين وخارجها.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي استخدام حقيقة أن بعض منظمات المجتمع المدني المستقلة في أوروبا ومحلياً تتخذ تدابير مقاطعة ضد إسرائيل والمنتجات القادمة من المستعمرات كحجة لوقف التمويل أو التأثيرات أو الحد منها. فلطالما شكلت الدعوة إلى المقاطعة جزءاً من أساليب العمل الديمقراطية والمسالمة لدى المجتمع المدني. حتى أن الدول استخدمت هذا النهج بشكل رسمي ضد بلدان أخرى، على سبيل المثال من جانب العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لزيادة الضغط على جنوب أفريقيا أثناء فترة الفصل العنصري. يجب على الاتحاد الأوروبي أن يضمن للحكومات الشريكة أن منظمات المجتمع المدني لا تخضع للضغوط والتدابير المضادة بسبب الاختيار الذي تتخذه في ما يتعلق باستراتيجيات العمل اللاعنفية. وعلى نفس المنوال، فإن العصيان المدني والسلمي هو من الوسائل التي تختارها بعض المنظمات التي تستحق حماية الاتحاد الأوروبي.

3. توصية موجهة إلى الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG) والسلطة المسؤولة عن ميزانية الاتحاد الأوروبي (البرلمان الأوروبي والاتحاد الأوروبي):

لتعزيز قدرة المجتمع المدني على لعب دور الرقيب المستقل بشكل عام تجاه الاتحاد الأوروبي، من الضروري تحسين التأثير الاستراتيجي لبرامج تنمية القدرات للاتحاد الأوروبي مع التركيز بشكل خاص على الجهات الفاعلة المحلية، فضلاً عن تعزيز إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات الرسمية المتعلقة بالميزانية.

4. توصية موجهة إلى الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG):

انسجاماً مع مبادئ بوسان ورسالة المهمة الموجهة إلى السيد بوريل من الرئيس الجديد للمفوضية، يجب أن تكون الشفافية والمساءلة المتبادلة حاضرتين عبر عملية البرمجة بأكملها، من الأفكار والتحليل الأولية إلى القرار النهائي بشأن كل برنامج متعدد السنوات وتمويله. ولضمان حدوث ذلك، يجب على مرافق الاتحاد الأوروبي المعنية – خاصة الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) وبعثات الاتحاد الأوروبي والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DG DEVCO) والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) – إتاحة بشكل دوري ومنتظم معلومات ذات صلة ومفيدة حول العملية وتطويرها – على سبيل المثال: الإعلان عن الفرص/الأماكن لمشاركة المجتمع المدني، في الوقت المناسب.

5. توصية موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS):

استناداً إلى النص الحالي لمعاهدة لشبونة بشأن اتساق السياسات من أجل التنمية، وفي ضوء الأولويات الحديثة التي حددتها اللجنة الجديدة والمناقشات الدائرة حول آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) الجديدة (تهدف اتفاق 85% من الموازنة على أهداف التنمية المستدامة)، لا بد من تعميم مراعاة حقوق الإنسان ومشاركة المجتمع المدني والمنظور الجنساني بشكل متزايد في كل آلية خارجية وأولوية لدى الاتحاد الأوروبي. لهذا السبب، يقترح مشروع "مجالات" العمل مع قيادات الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) من أجل تحديد آلية مؤسسية تسمح لمنظمات المجتمع المدني برصد الآليات والسياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والأمن وتصدير الأسلحة في منطقة الجوار الجنوبي بشكل منتظم وشفاف.

6. توصية موجهة إلى الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG) ومشروع "مجالات":

- يقترح مشروع "مجالات" على الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG) عملية محددة ومبسطة إما لوضع تقرير تجريبي في عام 2020 لتقييم حالة كل بلد على حدة فيما يتعلق بتقلص الفضاء المتاح للمجتمع المدني (في حال توفير موارد إضافية) أو لوضع خطة دقيقة لتنفيذ تقرير من هذا القبيل خلال المرحلة التالية من مشروع "مجالات".
- يمكن اقتراح أفضل الممارسات التالية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني:
- مصفوفة رصد البيئة المؤاتية الموضوعية من قبل المركز الأوروبي لقانون المنظمات غير الربحية (ECNL)
 - دليل المجتمع المدني للتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين
 - مؤشر الإنصاف الجنساني الخاص بمنظمة الرصد الاجتماعي

7. توصية موجهة إلى الفريق التوجيهي المشترك بين المؤسسات (IISG):

يقترح مشروع "مجالات" على الاتحاد الأوروبي النظر في جدوى استخدام الأموال المشفرة (cryptocurrency) في البلدان التي تفرض قيوداً على إمكانية وصول منظمات المجتمع المدني المحلية إلى التمويل بسبب أحكام قانونية (خاصة في السياقات غير الديمقراطية) وتقييم هذه الجدوى.

8. توصية موجهة إلى لجنة البرلمان الأوروبي للرقابة على ميزانية الاتحاد الأوروبي (COCOBU):

دعوة الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق المعايير المالية والضريبية نفسها للمنح المقدمة إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة. يمكن، كمرجع، الاطلاع على التقرير الصادر عن المجتمع المدني الأوروبي في عام 2005 للجنة البرلمان الأوروبي للرقابة على ميزانية الاتحاد الأوروبي (COCOBU) الذي أدى إلى مبادرة من قبل ديوان مراجعي الحسابات الأوروبي.

9. توصيات موجهة إلى مشروع "مجالات" والقيادة السياسية للاتحاد الأوروبي (الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والشؤون الداخلية):

بالنظر إلى الأحكام الجديدة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان عبر جميع آليات العلاقات الخارجية والتقييم الجاري بقيادة الاتحاد الأوروبي بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، يقترح مشروع "مجالات" تعزيز صلاته بالشبكات المتخصصة الرائدة في مجال "حماية المدافعين عن حقوق الإنسان" مثل الشبكة الأوروبية لحقوق الإنسان والديمقراطية (HRDN) أو منظمة العفو الدولية في أوروبا أو منظمة "فرونت لاين ديفنדרز".

إن الاتجاه الحالي لدى المجتمع الدولي هو تشجيع المدافعين عن حقوق الإنسان على طلب اللجوء أو توفير الحماية لهم على المستوى الإقليمي. ينطبق هذا النهج العملي على منطقة الشرق الأوسط غير أنه يتسم بشائبة وهي الاستهانة بقدرة العديد من أجهزة الاستخبارات الإقليمية (مصر، إسرائيل، تركيا، المملكة العربية السعودية، إيران، إلخ) على تعقب وتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة بأسرها. لهذا السبب، يطالب مشروع "مجالات" الاتحاد الأوروبي بتقديم تسهيلات للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة للاستقرار في الاتحاد الأوروبي.

يوفر الاتحاد الأوروبي تأشيرة قصيرة الأجل (من 3 إلى 6 أشهر في الوقت الحالي) أو تأشيرات لفترات أطول لحالات اللجوء (لسنتين) من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. غير أن طلب اللجوء بالنسبة إلى العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان يعادل في كثير من الأحيان حالة من اللجوء. لهذا السبب، يقترح مشروع "مجالات" على الاتحاد الأوروبي تحليل إمكانية منح تأشيرات لمدة عام واحد للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر والقادمين من منطقة الجوار الجنوبي.

2. الفساد



على الرغم من التغييرات السياسية التي هزت منطقة جنوب البحر المتوسط منذ سبع سنوات، فإن أمل هذه البلدان في محاربة الفساد ووضع حد للإفلات من العقاب لم يشهد أي تقدم بعد. على العكس من ذلك، فقد فشلت غالبية دول جنوب البحر المتوسط في تلبية إرادة الشعب في بناء أنظمة ديمقراطية تسمح بمزيد من الشفافية والمساءلة. للأسف، لا تزال مؤشرات الفساد مرتفعة ولا يزال الفساد السياسي يمثل تحدياً رئيسياً؛ ثمة أشكال جديدة من الفساد ترمي إلى إبقاء الطبقة السياسية في السلطة، كما تم إنشاء نظام من الحصانة المؤسساتية يمنع المواطنين من مكافحة الفساد. إن الفساد السياسي من شأنه تدمير الإرادة السياسية لمعالجة المشكلة، الأمر الذي يحول دون إحراز تقدم حقيقي في جهود مكافحة الفساد على الرغم من توافر الأدوات والبيئة القانونية والهيئات الوطنية الرسمية لمكافحة الفساد. وبدون توفر إرادة سياسية قوية لمكافحة الفساد في القطاع العام، تسهم دول المنطقة أيضاً في تقويض الحقوق السياسية لشعبها. في هذا الصدد، يكشف التحليل المقارن مع البيانات العالمية بشأن الديمقراطية المقدمة من قبل منظمة الشفافية الدولية عن وجود صلة بين الفساد وصحة الديمقراطيات³: إذ تشير النتائج إلى أن البلدان التي تحظى فيها الصحافة والمجتمعات المدنية على أقل نسبة من الحماية تميل إلى تسجيل أسوأ معدلات للفساد.

مع غياب استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد أو تعاون حقيقي بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية أو ضوابط أو توازنات أو حقوق سياسية لمواجهة الميل إلى الاستبداد، سنظل جهود مكافحة الفساد عرضة للتقويض. ولكي تفي المنطقة بجزء من التزاماتها بمكافحة الفساد بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، اقترح المشاركون التوصيات التالية:

1. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) والبرلمان الأوروبي:

يجدر بالنقاش الدائر بشأن آلية الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) وعملية البرمجة اللاحقة تعزيز الآليات الداخلية للاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز أفضل الممارسات وتحديد الممارسات السيئة ومعاقبة المؤسسات والأشخاص المسؤولين عن سوء الإدارة والفساد الذي ينطوي على تمويل من الاتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية. توفر هذه الفترة فرصة فريدة أمام الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني للتقدم في هذه الأجندة المهمة للمواطنين داخل الاتحاد الأوروبي وفي الدول الشريكة. يجب أن تتم هذه العملية بقيادة إرادة سياسية رفيعة المستوى. قد يؤدي عدم وجود نتائج ملموسة خلال عامين (عند اكتمال البرمجة) إلى استنتاج مفاده أن القيادة المؤسسية والسياسية الأوروبية كانت غائبة ويجب إعادتها بشدة من قبل منظمات المجتمع المدني داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.

بتعبير أدق، يُفترض بالاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر استباقية في ضوابطه المالية ومراقبته لعمليات التدقيق تجاه المؤسسات العامة في الدول الشريكة التي يتم توجيه موارد الاتحاد الأوروبي من خلالها (بغض النظر عن الأدوات). بمجرد بروز أي شكوك مشروعة من جانب الاتحاد الأوروبي، ينبغي إطلاق آلية مراقبة سريعة. يجب الكشف عن معلومات مفصلة عن ميزانيات الاتحاد الأوروبي والمنح التي يقدمها والائتمانات المختلطة المقدمة إلى المؤسسات العامة عبر نشرها على الموقع الإلكتروني لبعثة الاتحاد الأوروبي. يجب إتاحة أوراق عمل وحسابات كل هيئة أمام منظمات المجتمع المدني والصحافة بناءً على طلب بسيط. كما يجب الكشف عن إجراءات التلزم العام بشكل دوري لكل دعم ميزانية للاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تكون المعلومات المتعلقة بالتلزميات متاحة أيضاً. يجب دعوة منظمات المجتمع المدني للانضمام إلى آليات الرقابة التي تشرف على التلزميات العامة.

2. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC):

يدعو الاتحاد الأوروبي القطاع الخاص على نحو متزايد إلى الدخول في إطار المساعدات والمعونة من خلال أدوات التمويل المختلطة التي تهدف بشكل رئيسي إلى ضمان ودعم الاستثمارات الخاصة (من خلال EIB على سبيل المثال). لهذا السبب، يتجه دعم الميزانية بشكل متزايد نحو الاستثمارات المختلطة مع ناتج نهائي يشمل "الأثار" وإعادة توجيه الاستثمار نحو البنى التحتية القابلة للتأجير. يتماشى هذا النهج مع المفهوم المحلي المعروف بـ"الصفقة الجديدة الخضراء للاقتصادات الأوروبية". في هذا السياق المتغير، يدعو مشروع "مجالات" الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة لسياسة الجوار

³ https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2018_global_analysis



الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) إلى توفير مساحة مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني من أجل رصد هذه الأساليب الجديدة وإتاحة فرص ملموسة أمام المجتمع المدني للمشاركة في هذه الآليات باعتبارها جهات فاعلة مهمة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

3. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR):

ينبغي أن يستخدم الاتحاد الأوروبي المفاوضات الجارية بشأن الآليات والبرامج التالية (بدءاً من المراجعة المستمرة للأولويات الحالية - 2019) من أجل تعزيز أدوات مراقبة تنفيذ اتفاقيات الجوار الجنوبي، مع إيلاء اهتمام خاص بثلاثة جوانب لضمان عملية تقييم ورصد سليمة: الحوكمة الرشيدة لأموال الاتحاد الأوروبي، ومكافحة الفساد من خلال دعم الميزانية، والشفافية تجاه منظمات المجتمع المدني والصحافة.

4. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) ورئيس المفوضية:

إن الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) مدعوة لاستخدام/تطبيق آلية الاتحاد الأوروبي الأخيرة ضد الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان (التي تسمح بتتبع وحظر هؤلاء الأفراد من دخول أوروبا) على الأشخاص الذين يفرون من بلدانهم بسبب جرم الفساد (عندما يتم إثبات ذلك رسمياً من قبل السلطات الوطنية والقضاء المحلي). في الواقع، ثمة العديد من القادة الفاسدين الذين يستقرون في أوروبا ويعيدون استثمار أصولهم الناجمة عن أعمال الفساد في الاقتصاد الأوروبي. وعلى نفس المنوال، ينبغي للاتحاد الأوروبي التحقق من أن يُصار إلى رفض منح هؤلاء الفاسدين التأشيرات الذهبية التي تقدمها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل وقائي (يرجى مراجعة القسم ذي الصلة).

5. توصيات موجهة إلى قيادة المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء:

يطلب من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي الضغط على نظرائه داخل هيئة المفوضين لتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية في عملية نشر أسماء المواطنين الحاصلين على تأشيرات ذهبية. فهذه الطريقة المعتمدة تزيد من فقدان ثقة المواطنين في أوروبا وفي الجوار فيما يتعلق بازواجية المعايير وسيادة القانون داخل الاتحاد الأوروبي.

6. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS):

فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق الإنسان التي ترتكبها المؤسسات العامة والحكومات، ينبغي للاتحاد الأوروبي استخدام مجموعة تدرجية من العقوبات التي تبدأ بـ"نهج الأقل للأقل" الذي يتضمن تخفيضاً بنسبة 10% من الغطاء المالي للبلد المعني كرسالة سياسية توجه إلى السلطات قبل تفعيل البند الرسمي الخاص بتعليق الغطاء بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، المرفق بكل آلية قطرية، غير أن تطبيقه بطيء جداً وشديد التعقيد. يمكن أيضاً تحديد خطوات مرحلية أخرى لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على تنفيذ أحكامه وقراراته السياسية الخاصة (يرجى مراجعة رسالة المهمة الموجهة من رئيس المفوضية إلى الممثل الأعلى ج. بوريل).

7. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) وبعثات الاتحاد الأوروبي:

- مساهمة المجتمع المدني أمر أساسي لدفع الحكومات إلى اعتماد قوانين لحماية المبلغين عن الجرائم، والاتحاد الأوروبي مدعو لإيلاء اهتمام خاص وتقديم الدعم لهذه المبادرات.
- لقد أشار بعض المشاركين إلى وجود قوانين في بعض الأحيان، لكنها لا تنفذ بالكامل أو بالشكل الصحيح، وإنما يتم استخدامها كغطاء لتقديمه إلى المنظمات الدولية. لهذا السبب، فعملية الرصد التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني أساسية لتعزيز التنفيذ الفعال.
- الاتحاد الأوروبي مدعو لدعم وتعزيز العمل الذي تقوم به تلك المنظمات على المستوى الوطني.
- يوفر الأمر التوجيهي المحلي الجديد للاتحاد الأوروبي بشأن حماية المبلغين عن الجرائم الزخم أيضاً لبعثات الاتحاد الأوروبي من أجل الضغط لتنفيذ مبادرات مماثلة مع الدول الشريكة.

8. توصيات موجهة إلى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS) والمديرية العامة للعدالة والمديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع (DG NEAR) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:



- يجب على الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم التقني إلى البلدان الشريكة عندما يتعلق الأمر باسترداد الأصول والأموال من خلال مبادرة جديدة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعبئة أفضل الممارسات والمعايير القائمة على المستوى الدولي. يجب أن تتضمن هذه المبادرة إجراءات موحدة تطبق في سياقات مختلفة.
- عندما تتخذ أي دولة شريكة إجراءات رسمية لاسترداد الأصول من بلد أوروبي، ينبغي على بعثة الاتحاد الأوروبي توفير بناء سريع للقدرات من أجل تعزيز المؤسسات الوطنية المشاركة في عمليات الاسترداد هذه (أي القضاء).
- يمكن للاتحاد الأوروبي القيام بمبادرة سياسية لتقييم مسارات التحويل القائمة للأموال إلى الاتحاد الأوروبي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.



تم إعداد هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. يُذكر أن محتوياته هي مسؤولية مشروع "مجالات" ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.



EuroMed Rights
EuroMed Droits
الأورو-موسمية لحقوق
AFD | ACCA | EROSA

solidar



annd

Asia NGO Network for Development
شبكة المنظمات النشطة في التنمية



الجامعة العربية للتجارة
ARAB TRADE UNION CONFERENCE

Ref